عمان تطرح شهادات إيداع بقيمة 360 مليون ريال

مسقط ـ كونا: طرحت سلطنة عمان أمس شهادات إيداع بقيمة 360 مليون ريال عماني، وذكرت النشرة الصادرة عن البنك المركزي أن متوسط سعر الفائدة لتلك الشهادات كان 0,11٪ فيما بلغ أعلى سعر مقبول 0,12٪.وأشارت الى ان مدة تلك الشهادات تصل إلى 28 يوما ويتم استحقاقها في 13 فبراير المقبل، موضحة أن سعر الفائدة على عمليات إعادة الشراء للفترة من 16 حتى 22 يناير الجاري هو 1٪. وتعد شهادات الإيداع الصادرة عن البنك المركزي العماني وتشارك بها البنوك المرخصة أداة مالية لتنفيذ عمليات السياسات النقدية الهادفة إلى إدارة السيولة في القطاع المصرفي على وجه الخصوص والحفاظ على استقرار سوق المال بشكل عام.

تداول 7883 عقاراً خاصاً بقيمة 1,7 مليار دينار و1596 عقاراً استثمارياً بـ 1,1 مليار في 2012

كشفت الإحصائية السنوية الصادرة عن إدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 2 يناير إلى 30 ديسمبر 2012 عن ارتفاع في تداول العقارات مقارنة بالفترة من 1 يناير إلى 29 ديسمبر 2011، حيث أظهرت الإحصائية ان عدد العقارات المتداولة للعقود بالنسبة للعقار الخاص بلغ 7883 عقارا بإجمالي مبلغ قدره 1,73 مليار دينار، في حين بلغ عدد العقارات الاستثمارية 1596 عقارا بإجمالي قيمة 1,15 مليار دينار، وبلغ عدد العقار التجاري 75 عقارا بإجمالي قيمة 251,9 مليون دينار، كما بلغ عدد عقار الشريط الساحلي 8 عقارات بمبلغ 15,1 مليون دينار وبلغ عدد عقار المخازن 26 عقارا بقيمة 23,7 مليون دينار كما بلغ عدد العقار الحرفي 5 عقارات بقيمة 3,4 ملايين دينار وبلغ عدد عقار المعارض عقارا واحدا بقيمة 3,4 ملايين دينار خلال العام 2012.

إدارة التسجيل العقاري والتوثيق من يناير إلى ديسمبر 2012

المحافظة	العقود المسجلة						
	خاص	استثماري	تجاري	الشريط الساحلي	مخازن	معارض	حرفي
العاصمة	523	81	41	0	0	0	0
حولي	1057	557	18	0	0	0	0
الفروانية	582	181	8	0	23	1	2
مبارك الكبير	1406	107	0	8	3	0	3
الأحمدي	3922	655	5	0	0	0	0
الجهراء	393	15	3	0	0	0	0
المجموع	7883	1596	75	8	26	1	5

9594 عقاراً إجمالي العقود العقارية بارتفاع 2054 عقاراً مقارنة بالعام 2011

تداول العقود

وجاء في الإحصاءات أن إجمالي العقود العقارية خلال العام 2012 بلغ 9594 عقارا مقارنة بالعام 2011، حيث كان إجمالي العقارات المتداولة 7540 عقارا وذلك بارتفاع مؤشر تداول العقود بواقع 2054عقارا، فيما ارتفعت حركة تداول العقار الخاص للفترة نفسها بواقع 1959 عقارا مقارنة بالعام 2011.

وذكرت الإحصائية ان مؤشر تداول العقود بالنسبة للعقار الاستثماري ارتفع بواقع 75 عقارا، فيما انخفض مؤشر تداول العقود بواقع عقار واحد بالنسبة للعقار التجاري وارتفع المؤشر بواقع عقارين بالنسبة للعقار الشريط الساحلي وارتفع المؤشر بواقع 15 عقارا بالنسبة لعقار المخازن واستقر المؤشر بواقع عقار واحد بالنسبة لعقار المعارض وارتفع المؤشر بواقع 5 عقارات بالنسبة للعقار الحرفي.

الوكالات العقارية

اما عن العقارات المتداولة للوكالات بإدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال العام 2012 فقد أظهرت الإحصاءات أن عدد العقار الخاص بلغ 364 عقارا بإجمالي مبلغ 114,5 مليون دينار وبلغ عدد العقار الاستثماري 39 عقارا بقيمة 38,7 مليون دينار، كما بلغ عدد العقار التجاري 3 عقارات بقيمة 13,5 مليون دينار وبلغ عدد العقار الحرفي 3 عقارات بقيمة 2,1 مليون دينار خلال عام 2012.

أما عن مؤشر تداول الوكالات العقارية، فإن إجمالي العقارات المتداولة خلال 2012 بلغ 409 عقارات مقارنة بالعام 2011، حيث بلغ عدد إجمالي العقارات المتداولة 677 عقارا، وذلك بانخفاض مؤشر تداول الوكالات العقارية بواقع 268 عقارا.

ومن الملاحظ بالنسبة للعقار الخاص ان مؤشره انخفض بواقع 272 عقارا وانخفض كذلك المؤشر بواقع عقار واحد بالنسبة للعقار الاستثماري وارتفع المؤشر بواقع عقارين بالنسبة للعقار التجاري وارتفع المؤشر بواقع 3 عقارات للعقار الحرفي.

الأحمدي في الصدارة

ووفقا لإحصائية وزارة العدل فإن محافظة الأحمدي جاءت في المقدمة من بين المحافظات من حيث التداولات العقارية خلال العام 2012، حيث بلغ عدد العقارات المتداولة 4582 عقارا منها 3922 عقارا في العقار الخاص و655 عقارا في العقار الاستثماري و5 عقارات في العقار التجاري، أما على مستوى الوكالات العقارية فقد حظيت المحافظة بتداول 101 عقار منها 86 عقارا في العقار الخاص و13 عقارا في العقار الاستثماري وعقاران في العقار التجاري خلال هذا العام.

حولي في المركز الثاني

واحتلت محافظة حولي المرتبة الثانية من بين المحافظات من حيث التداولات العقارية من خلال تداول 1632 عقارا منها 1057 عقارا في العقار الخاص و557 عقارا في العقار الاستثماري و18 عقارا في العقار التجاري وعلى مستوى الوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول 74 عقارا منها 60 عقارا في العقار الخاص و14 عقارا في العقار الاستثماري خلال العام 2012.

مبارك الكبير ثالثاً

وجاءت محافظة مبارك الكبير في المرتبة الثالثة في التداولات العقارية بواقع تداول 1527 عقارا تداول منها 1406 عقارات في العقار الخاص و107 عقارات في العقار الاستثماري و8 عقارات في عقار الشريط الساحلي و3 عقارات في عقار المخازن و3 عقارات في العقار الحرفي وعلى مستوى الوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول 160 عقارا تداول منها 150 عقارا في العقار الخاص و5 عقارات في العقار الاستثماري خلال 2012.

الفروانية رابعاً

وجاءت محافظة الفروانية في المرتبة الرابعة، وذلك من خلال تداول 797 عقارا تداول منها 582 عقارا في العقار الخاص و181 عقارا في العقار الاستثماري و8 عقارات في العقار التجاري و23 عقارا في عقار المخازن وعقار واحد في عقار المعارض وعقاران في العقار الحرفي وعلى مستوى الوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول 48 عقارا تداول منها 39 عقارا في العقار الخاص و5 عقارات في العقار الاستثماري وعقار واحدا في العقار التجاري و3 عقارات في العقار الحرفي خلال 2012.

العاصمة خامساً

وجاءت محافظة العاصمة في المرتبة الخامسة من حيث التداولات العقارية من خلال تداول 645 عقارا تداول منها 523 عقارا في العقار الخاص و81 عقارا في العقار الاستثماري و41 عقارا في العقار التجاري وعلى مستوى الوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول 21 عقارا تداول منها 20 عقارا في العقار الخاص وعقار واحد في العقار الاستثماري خلال 2012.

الجهراء سادساً

وجاءت محافظة الجهراء في الترتيب السادس والأخير من بين المحافظات في التداولات العقارية من خلال تداول 411 عقار تداول منها 393 عقارا في العقار الخاص و15 عقارا في العقار الاستثماري و3 عقارات في العقار التجاري وعلى مستوى الوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول 10 عقارات تداول منها 9 عقارات في العقار الخاص وعقار واحدا في العقار الاستثماري خلال العام 2012.

● عاطف رمضان

10٪ من احتياجات الكويت من الطاقة ستكون عن طريق مصادر الطاقة المتجددة بحلول 2020

إمدادات دول الخليج من النفط تمثل 20٪ من الإمدادات العالمية

السعودية أكبر دول العالم المصدرة للنفط والأكبر استخداماً للمياه

تعد دول الخليج المنتجة للنفط أكثر بلدان الأرض في ندرة المياه لذلك يجب ان تكون من أهم أولوياتها خطط كيفية توفير المياه نظرا للأعباء التي زادت على محطات تحلية المياه نتيجة لنمو الاقتصاد.

ووفقا للفاينانشال تايمز وحسب المدير التنفيذي للشركة الإماراتية لمصادر للطاقة المتجددة سلطان الجابر فإن «الماء أكثر أهمية من النفط»، حيث ان إمدادات دول الخليج من النفط تمثل 20٪ من الإمدادات العالمية ونحو 50٪ من الطاقة المستخدمة في تحلية المياه.

فأعضاء دول مجلس التعاون الخليجي الست والتي تمثل نصف إمدادات النفط بالنسبة لمنظمة أوبيك هي من بين أكثر المناطق القاحلة في العالم، انها تعتمد على محطات تحلية المياه لنقص وفرة المياه الجوفية التي تكاد تكون معدومة في بعض المناطق.

ووفقا لرئيس الأمم المتحدة والمنسق بين المؤسسات بشأن المياه ميشيل جارو فإن التوسع في محطات تحلية المياه الى جانب التوسع في مشروعات الطاقة يهددان صادرات النفط عن طريق زيادة الطلب المحلي على النفط لاستغلاله في محطات تحلية، واضاف أن معظم دول الخليج لا يتم تجديد مواردها من المياه من خلال هطول الأمطار، كما انه من الصعب جدا ان تعرف متى سينفذ الماء لأنه من الصعب قياس كمية المياه في طبقات المياه الجوفية، فالحل هو المزيد من محطات تحلية المياه.

فتعد السعودية اكبر دول العالم المصدرة للنفط كما انها في ذات الوقت الاكبر استخداما ايضا للمياه المحلاة فمعدل استهلاك الطاقة هناك هو 1,5 مليون برميل من الخام النفطي يوميا أو بعبارة اخرى سدس مجموع انتاجها من النفط وفقا لنائب الرئيس لمعهد البحوث في مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية KACST الأمير تركي سعود محمد سعود، كما يقول ان النفط يباع محليا لصناعة تحلية المياه ومنتجي الطاقة بقيمة 2 دولار للبرميل مقارنة بسعر البرميل في الاسواق العالمية التي تتجاوز 100 دولار للبرميل.

وحسب الحاكم عبدالرحمن الإبراهيم فإن مؤسسة تحلية المياه المالحة وحدها تستخدم 350 ألف برميل لليوم لإنتاج 5,5 ملايين متر مكعب من المياه يوميا أي ما يعادل ثلثي استهلاك المملكة من المياه يوميا.

وتحتاج الشركة لزيادة قدرتها الإنتاجية لتصل إلى 8,5 ملايين متر مكعب يوميا بحلول عام 2025.

فوفقا للخبير العالمي في المياه كريستوفر جاسون أنه في الماضي كانت الإحصائيات تشكل وفقا للنفط ولكن هذا القرن ستشكل الإحصائية وفقا للمياه لذلك سنرى هجرة كبيرة للسكان من مناطق فقيرة بالمياه مثل راجستان أو صنعاء فقد نفذت احتياطيات المياه هناك، والفرق مع دول الخليج انه لديها الأموال لكي تستطيع ان تحول النفط إلى مياه عن طريق محطات التحلية ولكن الشيء المهم هو المالي لذلك يمكن ان يتحول النفط إلى مياه ولكن المسألة الحاسمة هي استمرار استخدام النفط بقيمة اقل من 5 دولارات للبرميل لجعل المياه صالحة، فهذا عبء لا يمكن تحمله.

مما يجعل هناك تحريضا سياسيا على وقف دعم استهلاك المياه، فيما تبحث دول الخليج على إمكانية تشغيل محطات التحلية عن طريق مصادر الطاقة المتجددة.

فقد بدأت المملكة العربية السعودية ببناء أكبر محطة تحلية مياه في العالم تعمل بالطاقة الشمسية في الخفجي بقوة إنتاجية تعادل 30 ألف متر مكعب يوميا من المياه حال الانتهاء منها خلال العامين المقبلين، كما أكد الامير تركي انه من عام 2020 فصاعدا سيتم تصميم جميع محطات توليد الكهرباء والماء على ان تعمل بالطاقة الشمسية.

وبالنسبة لقطر التي لا تملك سوى يومين من احتياطي المياه والتي تعد مستوردا رئيسيا للمياه والغذاء فقد أكد الرئيس التنفيذي لبرنامج قطر للأمن الغذائي فهد العطية أن قطر ستبدأ في إنشاء محطات تحلية للمياه تعمل بالطاقة الشمسية.

وستسعى هذه المبادرات بإنتاج 1,8 جيجا وات من الطاقة الشمسية بحلول 2024 والتي من شأنها ان تساعد على توليد 3,5 ملايين متر مكعب يوميا من المياه، مما سيضطر المزارعين للتوقف عن استخدام المياه من طبقات المياه الجوفية على أمل انه سيتم تطويرها بمعدل 50 مليون متر مكعب سنويا على مدى العقد التالي.

فيما شرعت الدول المنتجة للنفط في مشروعات الطاقة الشمسية لتحل محل استخدام النفط والغاز في تلبية الطلب المستقبلي على الطاقة المحلية غير المتجددة، فشركة ابوظبي كابيتال الاماراتية قامت بإنشاء أكبر مشروع وحدة إنتاج الطاقة الشمسية في العالم «شمس 1» بكامل قوة إنتاجية قدرها 100 مليون وات من الطاقة الكهربائية وقد وضعت مدينة أبوظبي هدفا ان تحصل على 7٪ من احتياجاتها للطاقة المتجددة منه بحلول 2020.

وقد تعهدت الكويت بتوليد 10٪ من احتياجاتها من مصادر الطاقة المتجددة بحلول نهاية العقد الحالي.

وقد أوضح العطية «أن دول الخليج تبدو على ما هي عليه اليوم بسبب توافر الوقود حيث قديما كانت تبنى المدن بجانب موارد المياه» تحلية المياه مرتبطة بالوقود، فعندما تتأثر إمدادات وقودنا كذلك ستتأثر إمدادات مياهنا.

● مدحت فاخوري

على خلفية إعلان الشركات المدرجة نتائجها المالية للعام 2012

«كميفك»: تذبذب في أسواق المال الخليجية

ذكر التقرير الأسبوعي لشركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي (كميفك) انه مع بدء إعلان الشركات المدرجة عن نتائجها المالية للعام 2012، اتسمت حركة أسواق الأسهم الخليجية بالتذبذب خلال الأسبوع وأنهت نشاطها الأسبوعي على تباين، إذ منيت ثلاثة أسواق بخسائر بينما سجلت الأسواق الأربعة الباقية مكاسب مع نهاية الأسبوع. فقد تصدرت بورصة قطر الأسواق المتراجعة يليها السوق المالي السعودي وسوق مسقط للأوراق المالية. أما الأسواق الرابحة فكان في مقدمتها بورصة البحرين يتبعها سوق أبوظبي للأوراق المالية وسوق الكويت للأوراق المالية ثم سوق دبي المالي. وعلى صعيد نشاط التداول، بلغ المتوسط اليومي لقيمة التداولات في أسواق الخليج مجتمعة 1,85 مليار د.أ.، متراجعا بنسبة 10,27٪، أما المتوسط اليومي لكمية الأسهم المتداولة وتقلص بنسبة 9,67٪ ليصل إلى نحو 1,16 مليار سهم يوميا. وقال التقرير انه وسط استقرار الوضع الاقتصادي والسياسي في الدولة، مازال سوق الكويت للأوراق المالية محافظا على مساره الصاعد منذ بداية العام الجديد، إذ ساهمت التوقعات باتخاذ قرارات جديدة تدعم الاقتصاد المحلي وتساعد على تنشيط خطة التنمية بعودة ثقة المستثمرين بالسوق مما عزز عمليات الشراء التي طالت معظم الأسهم المدرجة. وبالرغم من تباطؤ التداول مع نهاية الأسبوع، فقد اكتست جميع مؤشرات السوق باللون الأخضر بعد أن شهدت أداء إيجابيا، حيث واصل المؤشر السعري إضافته مزيدا من النقاط إلى رصيده منهيا تداولاته عند مستوى 6,139,30 نقطة بنمو أسبوعي بلغت نسبته 1,18٪. أما المؤشر الوزني ومؤشر كويت 15 فقد سجلا مكاسب بلغت نسبتها 1,08٪ و1,24٪ على التوالي. وقد تمركزت جميع قطاعات السوق في المنطقة الخضراء، إذ كان في مقدمة الرابحين قطاع الاتصالات بعد أن نما مؤشره بنسبة 3,61٪، يليه قطاعا التكنولوجيا والمواد الأساسية بنسبة ارتفاع بلغت 2,44٪ و1,89٪ على التوالي. أما قطاع الخدمات الاستهلاكية فكان أقل المرتفعين بنسبة 0,33٪. هذا وبلغ المتوسط اليومي لكمية الأسهم المتداولة 436,04 مليون سهم بارتفاع نسبته 28,05٪، فيما نما المتوسط اليومي لقيمة التداول بنسبة 16,60٪ ليصل إلى 117,63 مليون د. أ.

وأشار التقرير الى تفاعل سوق ابوظبي للأوراق المالية ايجابا مع خطة الانفاق الحكومي الضخم التي تخطط لها حكومة ابوظبي لدعم المشاريع التنموية في خطوة تنتهجها الدولة لتنويع اقتصادها وتوفير أنشطة مستمرة للشركات المدرجة. ومن المتوقع من السيولة التي ستضخها الحكومة ان تدعم حالة التحسن والانتعاش التي يعيشها السوق حاليا. ومع نهاية تداولات الاسبوع الماضي، أنهى المؤشر العام لسوق ابوظبي للاوراق المالية تداولاته مسجلا مكاسب نسبتها 1,38٪ مغلقا عند مستوى 2,765,82 نقطة. هذا وقد شهدت معظم قطاعات السوق النشطة أداء إيجابيا خلال الأسبوع، إذ تصدر القطاعات المرتفعة قطاع العقار بنسبة نمو بلغت 3,57٪ يليه قطاع الاتصالات بنسبة 2,40٪ ثم قطاع البنوك بنسبة 1,22٪. اما القطاعات المتراجعة فجاءت بقيادة قطاع السلع الاستهلاكية بنسبة تراجع بلغت 6,03٪، يتبعه قطاع الخدمات بنسبة 1,07٪ ثم قطاع الصناعة بنسبة 0,91٪. وفيما يتعلق بنشاط التداول، بلغ المتوسط اليومي لكمية الأسهم المتداولة 130,06 مليون سهم بتراجع نسبته 27,97٪، كما تراجع المتوسط اليومي لقيمة التداول بنسبة 6,91٪ ليصل إلى 56,40 مليون د. أ.

وقال انه مع بداية اعلان الشركات المدرجة عن نتائجها المالية للعام 2012 تخلى مؤشر جميع الأسهم لبورصة قطر عن بعض المكاسب التي سجلها في الأسابيع الماضية، اذ أنهى المؤشر تداولات الأسبوع على تراجع بلغت نسبته 1,84٪ مغلقا عند مستوى 2,071,30 نقطة. وأتى هذا التراجع بعد الأداء السلبي الذي شهدته معظم قطاعات السوق، حيث كان في مقدمة الخاسرين قطاع البنوك والخدمات المالية اذ مني مؤشره بخسارة نسبتها 2,89٪ وذلك بعد ان شهد سهم بنك قطر الوطني عمليات بيع كثيفة. وتبعه في الانخفاض قطاع البضائع والخدمات الاستهلاكية وقطاع الصناعة بنسبة 1,94٪ و1,21٪ على التوالي. من ناحية اخرى، كان قطاع التأمين المرتفع الوحيد اذ سجل نموا نسبته 0,11٪. وعلى صعيد نشاط التداول، شهد المتوسط اليومي لعدد الأسهم المتداولة انخفاضا نسبته 11,41٪ ليصل الى 3,90 ملايين سهم، فيما سجل المتوسط اليومي لقيمة التداول تراجعا نسبته 7,39٪ ليصل الى 54,44 مليون د.أ.

أما بالنسبة لأداء باقي أسواق الأسهم في الخليج، فذكر التقرير ان المؤشر العام للسوق المالي السعودي أنهى تداولات الأسبوع مسجلا خسائر نسبتها 1,27٪ مستقرا عند مستوى 7,036,33 نقطة. هذا وسجل فيه المتوسط اليومي لعدد الأسهم المتداولة تراجعا نسبته 23,12٪، كما تقلص المتوسط اليومي لقيمة التداول بنسبة 11,01٪. وعلى صعيد متصل، مني المؤشر العام لسوق مسقط للأوراق المالية بتراجع أسبوعي نسبته 0,21٪ مستقرا عند مستوى 5,806,49 نقطة. أما مؤشر سوق دبي المالي فقد سجل مكاسب أسبوعية نسبتها 1,06٪ مغلقا عند مستوى 1,774,92 نقطة. وقد سلك مؤشر بورصة البحرين مسارا مماثلا إذ نما مؤشره بنسبة 1,86٪ مستقرا عند مستوى 1,081,40 نقطة.

أداء مؤشرات أسواق الأسهم الخليجية

السوق	المؤشر	الإغلاق	التغير الأسبوعي	التغير الشهري	التغير السنوي
سوق الكويت للأوراق المالية	المؤشر السعري	6,139,30	٪1,18	٪3,45	٪3,45
بورصة قطر	المؤشر جميع الأسهم	2,071,30	ـ٪1,84	٪2,81	٪2,81
سوق أبوظبي للأوراق المالية	المؤشر العام	2,765,82	٪1,38	٪5,13	٪5,13
سوق دبي المالي	مؤشر سوق دبي	1,774,92	٪1,06	٪9,39	٪9,39
بورصة البحرين	مؤشر البحرين العام	1,081,40	٪1,86	٪1,48	٪1,48
سوق مسقط للأوراق المالية	المؤشر العام 30	5,806,49	ـ٪0,21	٪0,79	٪0,79
السوق المالية السعودية	مؤشر السوق	7,036,33	ـ٪1,27	٪3,46	٪3,46